

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للنفعة العامة أو التحسين ؛

وعلى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للنفعة العامة والاستيلاء على العقارات ؛

قرر :

مادة ١ - يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع إقامة محطة إرسال تليفزيونى بزمام قرية الشيخ مخلوف مركز إيتاى البارود محافظة البحيرة .

مادة ٢ - يستولى بطريق التنفيذ المباشر على قطعة الأرض اللازمة لتنفيذ المشروع المذكور وباللغة مساحتها عشرون مرسماً والواقعة بمحوض الحكر والرزقة رقم ١ قسم أول ضمن القطعة رقم ٥٦ (ملك السيد / محمد عادل الصيرفي) والموضح بيانها وحدودها وموقعها في المذكرة والرسم المرفقين .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر بإمارة الجمهورية في ٢٤ ذى الحجة سنة ١٣٩٣ (١٧ يناير سنة ١٩٧٤)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٧٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة والقرارات المعدلة له ؛

قرر :

مادة ١ - يستبدل بعبارة " المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة " وعبارة " تنظيم الأسرة " حيثما وردتا بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥٤ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه عبارة " المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة والسكان " وعبارة " تنظيم الأسرة والسكان " على التوالى .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر بإمارة الجمهورية في ١٦ صفر سنة ١٣٩٤ (١٠ مارس سنة ١٩٧٤)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٠١ لسنة ١٩٧٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن جواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها ؛

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعاملها المدنيين ؛

وعلى القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة ؛

وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ في شأن نظام العاملين المدنيين بالدولة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٢١ لسنة ١٩٦٨ ببعض الأحكام الخاصة برؤساء مجالس المدن ورؤساء الأحياء والسكرتيرين العاملين والسكرتيرين العاملين المساعدين للمحافظات ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن تنظيم البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن قواعد الجمع بين المرتب أو المكافأة وبين المعاش ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩٥ لسنة ١٩٦٩ بتنظيم شروط وقواعد استئجار العاملين المدنيين بالدولة بالمساكن المحيطة بالمرافق والمنشآت الحكومية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن تحديد بدلات التمثيل للوظائف العليا في الجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة ؛